اليوم العالمي للإحصاء
20.10.2020
ربط العالم ببيانات يمكننا الوثوق بها

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

قياس الأمن الغذائي بالمغرب: تحديات النظام الإحصائي الوطني

مقدمة

«الحق في الغذاء» هو أحد حقوق الإنسان التي يعود تاريخها إلى عام 1948 عندما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن «لكل فرد الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الغذاء الكافي». ووفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن هذا الحق مضمون «عندما يتاح للجميع في جميع الأوقات، ماديًا واقتصاديًا، الغذاء الكافي، أو وسائل الحصول عليه، دون أي نوع من التمييز». وبالتالي، فإن الوفاء بهذا الحق يتطلب ضمان الأمن الغذائي للجميع. هذا الأخير، الذي يشكل محورًا مهمًا للبرنامج العالمي لأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ، والذي يتم تناوله من زاوية مؤشر توفر الغذاء، قد أخذ، مع مرور الوقت، أبعادًا جديدة، مع مراعاة الجوانب الجديدة للفقر وإدماج مؤشرات أخرى المتعلقة بمفاهيم الوصول والجودة والاستقرار. أما بالنسبة للتغذية، التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية «مدخول غذائي يلبي احتياجات الجسم» ، فهي بعد من أبعاد الأمن الغذائي، ولكنها أيضًا نتيجة عوامل أخرى. توصي العديد من المنظمات بالمؤشرات الإحصائية محددة لقياس مستوى الأمن الغذائي، منها منظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومنتدى الغذاء العالمي ،....

وفي المغرب، يمثل توافر مؤشرات الأمن الغذائي أحد أولويات النظام الإحصائي الوطني مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزامه بأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، على الرغم من وجود العديد من التحديات التي لا يزال يتعين مواجهتها في المستقبل في هذا المجال.

تعرض هذه المذكرة ، من ناحية ، قدرة النظام الإحصائي على تقييم مستوى الأمن الغذائي في المغرب، من خلال تشريح توافر الإحصائيات التي تساعد في حساب المؤشرات، وخاصة خلال فترات الأزمات مثل كوفيد 19- وبالإضافة إلى ذلك، تثير المذكرة أوجه القصور في النظام الإحصائي وتسلط الضوء على سبل تحسين توافر إحصائيات الأمن الغذائي.

أبعاد و محددات الأمن الغذائي

من أجل توضيح المنهجية المتبعة في هذه المذكرة، في البداية، تعرض تذكيرا بأبعاد ومؤشرات قياس الأمن الغذائي والتغذية كما أوصت بها منظمة الأغذية والزراعة. وتقيم هذه الأخيرة مستوى الأمن الغذائي على أساس أربعة أبعاد أوصت بها كذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الخاصة بجانب الأدوات المتعلقة بالحق في الغذاء. وتحتل هذه الأبعاد ، المتكونة من 28 مؤشرا، مكانة مركزية في أهداف التنمية المستدامة، وتتعلق أساسا بالمحاور التالية:

1. التوافر المادي للغذاء ، تناولته بشكل رئيسي أهداف التنمية المستدامة 2 و 6 و 12 و 13 و 14 و 15 ، ويقاس من خلال إنتاج الغذاء وتوافر الطاقة والبروتين ؛

2. الوصول الإقتصادي والمادي للغذاء ، وهو محور القضايا التي تناولتها أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و8 و9 و10، ويتم قياسه من خلال كثافة شبكة النقل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وانتشار سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي ؛

3. يتم تقييم التغذية واستخدام الغذاء ، الذي تناولته أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و4 و6 ، من خلال مؤشرات الوضع مثل نسب السكان الذين يمكنهم الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ، و مؤشرات النتائج مثل نسب الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال ، وتوقف النمو ، وزيادة الوزن ، والسمنة ، ونقص الوزن ، و مؤشرات السمنة عند البالغين وفقر الدم عند النساء في سن الإنجاب ؛

4. استقرار الأمن الغذائي في الزمن ، والذي تناوله بشكل مباشر الهدف 2 ، ويقاس بمعدل الاعتماد على واردات الحبوب ، وحصة الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية ، وقيمة الواردات الغذائية ، والاستقرار السياسي، فضلا عن تنوع إنتاج الغذاء وتوافره.

وضعية المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي بالمغرب

إن تحليل الأمن الغذائي يشمل بعض المؤشرات المتعلقة بأهم المواد الغذائية الأساسية. فيما يتعلق بالتوافر، سيتم فحص مؤشرين: الإنتاج المحلي و الواردات / الصادرات. هذين المؤشرين متوفرين بالنسبة لأغلب المواد الغذائية، إلا أن تاريخ النشر يشكل تحديا فيما يخص التتبع المنتظم لتطورهما. بالإضافة إلى هذه المؤشرات، يضاف معدل الاستهلاك السنوي لكل منتوج بالمقارنة مع التوافر الظاهر أو الاستهلاك العالمي والفجوة بينهما.

يوضح الجدولين المواليين أهم المؤشرات المتوفرة بالنسبة للأمن الغذائي الموصى بها من طرف منظمة الأغذية والزراعة:

جدول 1: مؤشرات وضعية ونتائج الأمن الغذائي بالمغرب

نوع المؤشر	تسمية المؤشر	قيمة المؤشر
الموارد الطبيعية	المساحة الصالحة الزراعة للفرد	0,253 هكتار للفرد. (9 مليون هكتار كمساحة عامة)
	المساحة الصالحة للزراعة المسقية للفرد	0,044 هكتار للفرد. 17,7% من الأراضي المزروعة منها 36 % مجهزة من بتقنيات اقتصاد الماء
	الماء المتوفر للفرد	620 متر مكعب من المياه للفرد ، 2019
البنية التحتية	نسبة السكان الذين لا يبعدون اكثر من 1 كلم من طرق معبد	79,3% ، 2017
	نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب	الوسط الحضري : 100% ، 2019 الوسط القروي : 97%، 2019
	نسبة الربط بشبكة التطهير السائل	الوسط الحضري: 76 % ، 2019 الوسط القروي : ضعيف
	نسبة الربط بشبكة الكهرباء	الوسط القروي : 98,1% ، 2018
توزيع الثروات	الناتج الداخلي الخام للفرد	32348 درهم للفرد، 2018
التبعية الغذائية	الواردات الغذائية /مجموع الصادرات	17% ، 2019
	الواردات الغذائية / الصادرات الغذائية	86% ، 2019
الدخل	نسبة النفقات الغذائية في النفقات الإجمالية للأسر	نفقات الأسر حول التغذية تمثل 37% ، 2014 (95,9% من دخل الفرد يخصص للنفقات).
سوء التغذية	نسبة السكان الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية	0,1% ، 2014
انعدام الأمن الغذائي	نسبة السكان الذين يشعرون بانعدام الأمن الغذائي الحاد و المعتدل	25,9% ، 2020
	نسبة السكان الذين يشعرون بانعدام الأمن الغذائي الحاد	2,6% ، 2020
حالة التغذوية	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون بنقص الوزن	2,9%، 2018
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون بالتقزم	15,1% ، 2018
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون بالهزال	2,6% ، 2018
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون بالوزن الزائد	10,5% ، 2018

جدول 2: مؤشرات حالة المنتجات الغذائية الأساسية بالمغرب

المنتوجات الغذائية	تسمية المؤشر	قيمة المؤشر
الحبوب	الإنتاج	98,2 مليون قنطار، 2018
	واردات	68 مليون قنطار، 2018
	التوافر الظاهر	219 كلج للفرد، 2018
	استهلاك الحبوب ومشتقاته	185 كلج للفرد، 2014
	استهلاك الحبوب	القمح: 145 كلج للفرد، 2014
	مستوى التغطية	59%، 2018
	الاستهلاك العالمي	غير متوفر
	الاستهلاك العالمي للقمح	65 كلج للفرد (اسكوا)، 2014
السكر	الإنتاج	349 ألف طن، 2014
	واردات	1207 ألف طن، 2019 1057 ألف طن، 2018
	التوافر الظاهر	34 كلج للفرد، 2014
	الاستهلاك	24,8 كلج للفرد، 2014
	مستوى التغطية	47%، 2017
	الاستهلاك العالمي	25,5 كلج للفرد ، 2015
زيوت الزيتون	الإنتاج	110 ألف طن، 2017
	الصادرات	15,5 ألف طن، 2017
	التوافر الظاهر	4 لترات للفرد، 2018
	الاستهلاك	6,9 لترات للفرد، 2014
	مستوى التغطية	1% لمختلف أنواع الزيوت، 2018
	الاستهلاك العالمي	اليونان : 23,1 لتر للفرد ، 2013 اسبانيا : 14 لتر للفرد، 2013
اللحوم	الإنتاج	اللحوم الحمراء : 600 ألف طن، 2018 اللحوم البيضاء : 720 ألف طن، 2018
	واردات	قيمة ضعيفة
	التوافر الظاهر	37 كلج للفرد، 2018 منها: 17 كلج من اللحوم الحمراء 20 كلج من اللحوم البيضاء
	الاستهلاك	29,6 كلج للفرد، 2014
	مستوى التغطية	100% ، 2018
	الاستهلاك العالمي	42,9 كلج للفر، 2017
الحليب	الإنتاج	2,55 مليار لتر، 2018
	واردات منتوجات الحليب	74 ألف طن، 2017
	التوافر الظاهر	74 لتر للفرد، 2018
	استهلاك الحليب ومشتقاته	59 لتر للفرد، 2014
	مستوى التغطية	98 %، 2018
	الاستهلاك العالمي	241 لتر للفرد في الدول المتقدمة، و71 لتر في الدول النامية، 2016
البيض	الإنتاج	6,6 مليار وحدة، 2018
	واردات	غير متوفر
	التوافر الظاهر	غير متوفر
	الاستهلاك	103 بيضة للفرد، 2014
	مستوى التغطية	100 % ، 2018
	الاستهلاك العالمي	145 بيضة للفرد، 2009 و 200 بيضة للفرد في الاتحاد الأوروبي، 2013
الأسماك	الإنتاج	1,372 مليون طن، 2019
	التصدير	50% ، 2019
	التوافر الظاهر	18,4 كلج للفرد، 2019
	الاستهلاك	13,6 كلج للفرد ، 2014
	مستوى التغطية	100% ، 2019
	الاستهلاك العالمي	20,1 كلج للفرد، 2016

تأثير كوفيد 19 على مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية

في سياق وباء كوفيد 19، تأثرت جوانب الأمن الغذائي، حيث أثرت إجراءات الحجر المقترنة بآثار الجفاف سلبًا على المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي، لا سيما تلك المتعلقة بالفلاحين والمستهلكين وسوق الشغل.

هذا الأخير، المحدد الرئيسي للدخل، شهد انخفاضًا كبيرًا خلال الأسدس الأول لسنة 2020. وهكذا، بين الفصل الثاني من سنة 2019 وسنة 2020، فقد الإقتصاد المغربي 589 000 منصب شغل، منه 520 000 في الوسط القروي مقابل 69 000 بالوسط الحضري. وحسب النشاط الإقتصادي، يبقى قطاع الفلاحة الأكثر تضررا بفقدانه 477 000 منصب ما يمثل 81% من المناصب المفقودة.

وعلى مستوى الإنتاج الفلاحي، عان الفلاحون من قلة اليد العاملة، خاصة في المناطق المسقية والزراعات في البيوت المغطاة، مما أدى إلى زيادة أجور العمال العرضيين. هذه الظاهرة حدت مؤقتًا من الوصول إلى عوامل الإنتاج والموارد، إضافة إلى ذلك، تأثرت الأسر للوصول للغذاء أيضًا (فقدان العمل وبالتالي الدخل، والقيود المفروضة على تنقل السكان، وما إلى ذلك).

وعلى صعيد التوافر، ساهمت التدابير المتخذة في استمرار إمداد الأسواق بالمنتجات الغذائية، وقد تم إثبات ذلك من خلال نتائج البحث المتعلق بكوفيد 19، الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020، حيث صرح 93 % من الأسر عن توفر المواد الغذائية الأساسية أثناء الحجر الصحي بكميات كافية.

وبشكل عام، في ظل غياب إحصائيات دقيقة، يفترض أن مؤشرات الأمن الغذائي المتأثرة، تتعلق أساسا بالدخل والفقر ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وارتفاع نسبة زيادة المخاطر عند الأشخاص في وضعية هشة.

سبل تعزيز إحصائيات الأمن الغذائي و التغذية

إن تحليل وضعية الأمن الغذائي في المغرب، من خلال المؤشرات المرتبطة بأبعادها الأربعة، في سياق وباء كورونا المقترن بالجفاف، مكن من إبراز التطورات المنجزة في النظام الإحصائي الوطني وكذا التحديات المرتبطة به.

إن إجراء بحوث محددة أو تشمل جزئيًا أبعاد الأمن الغذائي، ونذكر هنا البحوث الإحصائية التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من سنة 2020 ، خاصة البحوث لدى الأسر حول الإحساس بانعدام الأمن الغذائي، سلوكها في زمن كورونا بالإضافة إلى بحوث حول التشغيل والظرفية لدى الأسر والمقاولات، تساهم في تسليط الضوء بشكل أفضل على الوضع الغذائي وسلوك السكان تجاه جوانب الأمن الغذائي في مثل هذه الحالة.

لكن الافتقار إلى إحصائيات خاصة ببعض جوانب الأمن الغذائي لتنوير متخذي القرارات، يجعل النظام الإحصائي الوطني في قلب الأولويات.

فقد حان الوقت لتعزيز البحث العلمي والتنسيق بين مختلف منتجي المعلومة لتجميع الإحصائيات على المستوى الوطني من أجل احتساب المؤشرات التي تطلبها الهيئات المختلفة ، وبلورة مؤشر واحد وتركيبي لتقييم الأمن الغذائي و التغذية، وإخراج أول ميزانية غذائية وأول جدول للتركيبة الغذائية ، وإغناء النظام الإحصائي من خلال مناهج جديدة وبحوث محددة.

خاتمة

أدمج المغرب، مثل العديد من البلدان، الحق العالمي في الغذاء في إطاره المؤسساتي. الهدف من ذلك ضمان الغذاء للمواطنين وذلك باتخاذ تدابير محددة لتحسين الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، وليس فقط في أوقات الأزمات والكوارث. ويمتد هذا الاهتمام إلى ما وراء الحدود المغربية، إلى الدول المجاورة والصديقة التي تواجه أزمات. وبفضل تتبع تنزيل أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، شهد النظام الإحصائي الوطني تحسينات كبيرة من حيث إنتاج مؤشرات جديدة. وقد أدى ذلك إلى تحسين ترتيب المغرب في بعض جوانب الأمن الغذائي. وتم تقديم هذه النتائج إلى الأمم المتحدة ، كجزء من التقرير الوطني الطوعي لعام 2020 حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.